

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

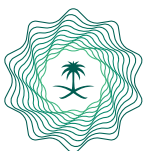


دليل الأسئلة الشائعة لمبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول في الجهات الحكومية

الإصدار الأول | يونيو 2024

2024

وزارة المالية
Ministry of Finance





التمهيد	01
الأسئلة العامة	02
مرحلة الحصر المكتبي	03
مرحلة الجرد الميداني	04
مرحلة التقييم	05
نماذج الدليل الشامل	06





01 التمهيدي

انطلاقاً من دور مركز الاستحقاق المحاسبي في وزارة المالية على دعم الجهات الحكومية تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي من خلال المبادرات المنبثقة من المركز ومنها مبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول للجهات الحكومية، وسعيًا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمبادرة من خلال نقل المعرفة ودعم الجهات الحكومية تم اصدار هذا الدليل والذي يهدف الى حصر ابرز الاستفسارات الواردة من الجهات الحكومية حول مبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول خلال مرحلة التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي لأول مرة، وذلك حرصاً من مركز الاستحقاق المحاسبي ووزارة المالية على ضمان اتساق الجهود وتوفير الدعم لجميع الجهات الحكومية خلال مراحل المشروع.

يتضمن الدليل العديد من الأقسام والتي تمثل التالي:

- الأسئلة الشائعة العامة
- الأسئلة الشائعة لمرحلة الحصر المكتبي
- الأسئلة الشائعة لمرحلة الجرد الميداني
- الأسئلة الشائعة لمرحلة التقييم
- الأسئلة المتعلقة بنماذج الدليل الشامل



متى يتم إثبات أصول العقارات والآلات والمعدات في السجلات المحاسبية؟

1. أن يستوفي البند تعريف الأصل (مورد تسيطر عليه الجهة في الوقت الحاضر نتيجة لحدث في الماضي) و
2. أن يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الجهة المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة المرتبطة بالبند؛ و
3. أن يكون من الممكن قياس التكلفة أو القيمة العادلة للبند بموثوقية؛ و
4. أن يزيد العمر الإنتاجي المقدر للبند عن سنة مالية واحدة؛ و
5. أن تعادل أو تتجاوز تكلفة البند الحد الأدنى للرسملة.

يتم تسجيل الأصل في سجل الأصول إذا استوفى تعريف الأصل كما نصت الفقرة (13، 14) من معيار المحاسبة للقطاع العام 17 "العقارات والآلات والمعدات" والسياسة (1) من القسم 15 من دليل السياسات المحاسبية على "أنه يتم إثبات تكلفة كل بند من العقارات والآلات والمعدات على أنها أصل فقط إذا استوفى جميع الضوابط التالية:

ماهي آلية تحديد السيطرة على الأصل في الجهة الحكومية ؟

يتم الاخذ بعين الاعتبار مدى انطباق مؤشرات السيطرة على الأصل، والتي تمثل التالي :

- 1- الملكية النظامية.
- 2- الحق في الوصول إلى المورد مع القدرة على منع أو تقييد الوصول إلى المورد.
- 3- وسيلة التحقق من استخدام المورد لتحقيق أهدافها.
- 4- وجود حق واجب النفاذ نظاماً في الحصول على الخدمات الممكنة، أو القدرة على توليد المنافع الاقتصادية الناشئة عن المورد.

بينما لا تُعد هذه المؤشرات مؤشرات حاسمة لتحديد ما إذا كانت السيطرة قائمة، لكن تحديدها وتحليلها قد يفيد في اتخاذ هذا القرار، وفقاً لما تم توضيحه في قسم 2.2.2 "مفهوم السيطرة على الأصل" من الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية.

في حال تحقق في الأصل حد الرسملة وكان عمره الإنتاجي اقل من العمر الافتراضي فهل تتم اضافته في سجل أصول الجهة الحكومية؟

بناء على ماورد في الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية فإنه يجب على الجهات الحكومية تسجيل اصولها في حدود الاعمار الافتراضية المدرجة في نموذج (أ)، وفي حال رأت الجهة الحاجة لتسجيل اصل بعمر انتاجي خارج عن النطاق المدرج في الدليل فعليه يتم تسجيل الاصول دون العمر الانتاجي في سجلات اصول رقابية داخلية في الجهة.

هل يمكن اعتبار رأس المال البشري أصل من أصول الجهة؟

أشارت الفقرة 23 من معيار المحاسبة للقطاع العام 31 "الأصول غير الملموسة" إلى أنه بالرغم من توقع منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمات ممكنة من التدريب (أو نتائج التدريب والتعليم كالمعرفة وغيرها) إلا أنه لا يكون للجهة سيطرة كافية على هذه المنافع والخدمات وبالتالي لا يمكن اعتبار رأس المال البشري أصل غير ملموس للجهة لعدم استيفائه تعريف الأصل وهو أول شرط من شروط إثبات الأصل الغير ملموس وفقاً للسياسة رقم (1) من القسم 20 "الأصول غير الملموسة" من دليل السياسات المحاسبية للقطاع العام.

ماهي الأصول غير الملموسة ؟

يمكن تعريف الأصل غير الملموس على انه أصل غير نقدي قابل للتحديد ليس له وجود مادي، بحيث يمكن الاستحواذ عليه من جهة أخرى أو من الممكن أن تقوم الجهة بتوليد أو تطويره داخلياً، وعادة ما تنفق الجهات موارد أو تتكبد التزامات لاقتناء موارد غير ملموسة أو عند تطويرها أو صيانتها أو تحسينها.

ماهي مرحلة البحث والتطوير؟

تم تعريف **مرحلة البحث** على أنها دراسة مبتكرة ومخططة يتم القيام بها بهدف اكتساب وفهم معرفة علمية أو فنية جديدة. بينما تم تعريف **مرحلة التطوير** على أنها تطبيق نتائج أبحاث أو معرفة مكتسبة على خطة أو تصميم من أجل إنتاج موارد أو أجهزة أو منتجات أو عمليات أو أنظمة أو خدمات جديدة أو محسنة بشكل جوهري، وذلك قبل البدء في الانتاج أو الاستخدام التجاري.

هل تعتبر البرمجيات المطورة داخلياً أصل غير ملموس للجهات الحكومية المطورة لها؟

يمكن اثبات البرمجيات المطورة داخلياً في الجهة كأصل غير ملموس إذا استوفت تلك البرمجيات تعريف الأصل غير الملموس واستوفت ضوابط الاثبات الواردة في السياسة رقم 1 من القسم 20 "الأصول غير الملموسة" من دليل السياسات والارشادات المحاسبية، إلا انه على الجهة التحقق من امكانيتها في فصل مرحلة البحث عن مرحلة التطوير والتحقق من ضوابط الاثبات الواردة في فقرة (ب) من السياسة 26 من القسم 20 من دليل السياسات والارشادات المحاسبية.

ما هو تعريف الاستنفاد (الإطفاء) للأصول غير الملموسة؟

هو التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للأصل غير الملموس على مدى عمره الإنتاجي.

يوجد لدى الجهة جهاز آلي يستخدم لتدريب الموظفين وكانت تكلفة شرائه تنقسم إلى قسمين: القسم الاول هو تكلفة الجهاز الالي، والقسم الثاني هو تكلفة البرنامج المشغل لهذا الجهاز، في هذه الحالة كيف يتم تصنيف الجهاز الالي والبرنامج المشغل ضمن الأصول الثابتة؟

يجب على الجهة أولاً تحليل علاقة البرنامج المشغل مع الجهاز الآلي وأن تستخدم الاجتهاد لتقدير أي عنصر يعد أكثر أهمية وفقاً للحالتين، أولاً: في حال ان البرنامج المشغل يعد جزءاً لا يتجزأ من الجهاز الآلي (مثل نظام تشغيل Windows) ولا يمكن ان يعمل الجهاز الآلي بدونه؛ فإن تكلفته تضمن كجزء من تكلفة ذلك الجهاز الآلي أي انه يعالج وفقاً للقسم 15 من دليل السياسات والارشادات المحاسبية. ثانياً: في حالة ان البرنامج لا يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الجهاز الآلي ذي العلاقة وقابلاً للفصل والتحديد (نظام ERP) فإنه يعالج على أنه اصل غير ملموس وفقاً لما وضحته السياسات رقم 1 و 4 من القسم 20 " الاصول غير الملموسة " من دليل السياسات والارشادات المحاسبية.

كيف يتم تحديد طرق الاستهلاك الأنسب وفقاً لأنواع الأصول؟

يتم استخدام طريقة القسط الثابت في استهلاك الأصول، إلا إذا تبين للجهة أن هناك طريقة استهلاك أخرى بخلاف القسط الثابت تعكس - إلى أبعد حد - نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية أو الخدمات الممكنة التي ينطوي عليها الأصول. وفقاً للأقسام 15 و 16 و 20 من دليل السياسات والارشادات المحاسبية للقطاع العام والدليل الشامل لحصر وجرد وتقييم للجهات الحكومية الأصول للجهات الحكومية (فقرة 2.1.2.6) "عوامل تحديد طرق الاستهلاك"

ماهي آلية احتساب استهلاك الآلات في حالة شرائها ووجودها في المخازن بانتظار الفريق المختص ليقوم بالإشراف على عملية تركيبها وتشغيلها لتصبح جاهزة للاستخدام في هذه المرحلة هل يجب احتساب استهلاك لهذه الآلات؟

يبدأ استهلاك الأصل عندما يكون متاحاً للاستخدام أي عندما يكون في الموقع وبالحالة التي يمكن بها التشغيل بالطريقة المثلى من قبل الإدارة، وبما أن الآلات التي تم استيرادها لم يتم تركيبها وتشغيلها فإنه لا يبدأ استهلاك هذه الآلات حتى يتم تركيبها وتشغيلها بالطريقة المثلى من قبل ادارة الجهة وفقاً لما تم توضيحه في السياسة 42 القسم 15 " العقارات والآلات والمعدات " من دليل السياسات والارشادات المحاسبية.

ماهي آلية العمل في حال عدم وجود خيارات مناسبة في بعض مستويات تصنيفات الأصول في الدليل الشامل والتي لا تتطابق مع طبيعة الأصل في الجهة الحكومية؟

يتعين على الجهات الحكومية الالتزام بالتصنيفات الرئيسية والفرعية للأصول المذكورة حسب القسم 5.1 "تصنيف الأصول الغير متداولة الغير مالية" من الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية وذلك لأهداف عدة منها تناسق اعمال الجهات، وفي حال وجود تصنيفات اضافية مقترحة للأصول الثابتة يتعين على الجهة رفعها لمركز الاستحقاق لرفعها للجنة المركزية لحصر وقياس واثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية ليتم النظر فيها وأخذ قرار حول اعتمادها من عدمه ومن ثم عكسها في النماذج المرفقة مع الدليل الشامل.

ما هي دلالات التمييز بين أصول البنية التحتية والآلات والمعدات (مثال: المصاعد) ؟

تم استحداث قائمة بالدلالات التي يمكن استخدامها في التمييز بين أصول البنية التحتية والآلات والمعدات لضمان موائمة التصنيفات وتجنب تصنيف نفس الأصل تحت أكثر من تصنيف رئيسي، والتي تمثل التالي:

- عند تثبيت أو تطوير الأصل، هل المقصد هو إزالة الأصل وإعادة استخدامه في النهاية؟ إذا كانت الإجابة نعم، ذلك يعني أن الأصل يعتبر من الآلات والمعدات، وإذا كانت الإجابة لا؛
- هل من الممكن إزالة الأصل من الأرض من دون أن يسبب ضرراً كبيراً على الأصل؟ إذا كانت الإجابة لا، يعتبر الأصل من أصول البنية التحتية، أما إذا كانت الإجابة نعم؛
- هل تكلفة إزالة الأصل تتجاوز قيمة أو تكلفة الأصل؟ إذا الإجابة نعم، يعتبر الأصل من أصول البنية التحتية وإذا كانت الإجابة لا، فيعتبر الأصل من أصول الآلات والمعدات.

حسب ماورد في الدليل الشامل لحصر وجرد وتقييم للجهات الحكومية الأصول للجهات الحكومية (1.2.4.5 دلالات التمييز بين أصول البنية التحتية والآلات والمعدات)

ما هي دلالات التمييز بين أصول البنية التحتية والمباني (مثال مظلات مواقف السيارات)؟

لتجنب تصنيف نفس الأصل تحت أكثر من تصنيف رئيسي فيما يتعلق بأصول البنية التحتية والمباني تم استحداث مقياس لتعزيز فهم الدلالات التي تحدد التصنيف الصحيح لهذه الأصول كالتالي:

- عند تثبيت الأصل، هل يتم تضمين غالبية الأصل داخل حدود بنية المبنى؟ إذا كانت الإجابة نعم، فإن الأصل جزء من المبنى، أما إذا كانت الإجابة لا؛
- هل يؤدي هدم المبنى إلى جعل الأصل غير صالح للاستخدام؟ إذا كانت الإجابة نعم، يعتبر الأصل جزء من المبنى، وإذا كانت الإجابة لا، يعتبر من أصول البنية التحتية.

حسب ماورد في الدليل الشامل لحصر وجرد وتقييم للجهات الحكومية الأصول للجهات الحكومية (2.2.4.5 دلالات التمييز بين أصول البنية التحتية والمباني)

ماهي الأصول التراثية وكيف يتم اثباتها ؟

توصف بعض الأصول على أنها "أصول تراثية" نظراً لأهميتها الثقافية أو البيئية أو التاريخية، وتتضمن أمثلة الأصول التراثية المباني التاريخية والنصب التذكارية، ومواقع الآثار، والمناطق الطبيعية المحمية، والأعمال الفنية وغيرها، وغالباً ما تتصف الأصول التراثية بخصائص معينة، بما في ذلك الخصائص التالية (على الرغم من أن هذه الخصائص ليست حصراً على هذه الأصول):

- (أ) من غير المرجح أن تنعكس قيمتها الثقافية والبيئية والتعليمية والتاريخية بشكل كامل في قيمتها المالية القائمة بناءً على سعر السوق فقط؛ و
- (ب) قد تفرض اللوائح القانونية و/ أو التشريعية محظورات أو قيود صارمة على استبعاد هذه الأصول ببيعها؛ و
- (ج) تكون غير قابلة للإلحاح غالباً وقد تزداد قيمتها بمرور الزمن حتى وإن تدهورت حالتها المادية؛ و
- (د) قد يكون من الصعب تقدير عمرها الإنتاجي، والذي قد يصل في بعض الحالات إلى مئات السنين. و تقاس الأصول التراثية عند الإثبات الأولي بقيمة رمزية (1 ريال) للأصول التي تستوفي ضوابط الإثبات على أنها بند عقارات والآلات ومعدات بحسب ما تم ذكره في السياسة 12 من القسم 15 "العقارات والآلات والمعدات" من دليل السياسات والارشادات المحاسبية، والقسم 1.1.6 "منهجيات القياس الأولي للأصول الغير متداولة الغير مالية التي يتم اثباتها للمرة الأولى" في الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية،

ماهي الأصول الدفاعية؟

لم تعرف المعايير والسياسات المحاسبية للقطاع العام الأصول الدفاعية بنصوص صريحة إلا أن السياسة 4 من القسم 15 أوجبت إثبات أنظمة الأسلحة ضمن بنود العقارات والآلات والمعدات، كما أوضحت الفقرة 20 من المعيار 17 أمثلة لأنظمة الأسلحة الواجب إثباتها لشمل المركبات والمعدات الأخرى مثل: السفن الحربية والغواصات والطائرات العسكرية والدبابات، وحاملات الصواريخ وقاذفات الصواريخ التي تستخدم باستمرار في تقديم الخدمات الدفاعية، حتى لو كان استخدامها في وقت السلم لمجرد الردع.

ما هو تعريف المخزون العسكري؟

بناءً على ماورد في القسم 23 "المخزون" من دليل السياسات والارشادات المحاسبية بأنه قد يتضمن المخزون في القطاع العام عدة أمثلة منها (المخزون العسكري) وقد يتكون المخزون العسكري من أصناف تستخدم لمرة واحدة، مثل الذخائر والقذائف والصواريخ والقنابل التي تطلقها الأسلحة أو منظومات الأسلحة. مع ذلك، قد تتم المحاسبة عن بعض أنواع القذائف وفقاً للقسم 15 "العقارات والآلات والمعدات" إذا استوفت ضوابط تصنيفها في ذلك القسم، بالإضافة إلى أنه تم تعريف "المخزون العسكري" في دليل إحصاءات مالية الحكومة الموحد على "أن المخزونات العسكرية تتألف من بنود تستخدم لمرة واحدة، مثل الذخيرة والقذائف والصواريخ والمتفجرات وغيرها التي تطلقها الأسلحة أو نظم الأسلحة. وكما أنه تعامل معظم البنود المستخدمة لمرة واحدة كمخزون، ولكن توجد بعض أنواع القذائف ذات القوة التدميرية الشديدة والتي تعامل كأصول ثابتة."

تمتلك احد الجهات الحكومية بعض الأصول المتقادمة التي تحتفظ بها ولا تقوم باستخدامها ولا يوجد اي مستندات داعمة لها، هل يتم تقييم تلك الاصول المتقادمة وتضمينها بسجل الاصول الثابتة التابع للجهة؟

عند مواجهة بعض الأصول والتي تفتقر الى بعض أو كل المعلومات اللازمة حول قيمتها أو عمرها الإنتاجي، فحينها يجب النظر قبل تقييمها وتضمينها في سجل الأصول الثابتة الى ثلاث نقاط رئيسية:

- 1- تقويم الأصول ذات الصلة مع حدود الرسملة.
- 2- دراسة ما اذا كان للأصل عمر انتاجي متبقي.
- 3- النظر في تقدير تكلفة عملية تقييم الأصول.

وبالرجوع الى الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية يتم اللجوء الى طريقة التكلفة المفترضة فقط في الاثبات الاولي بالأصول في حال غياب معلومات موثوقة عن سعر التكلفة وأن تقاس التكلفة المفترضة من خلال القيمة العادلة. وفقاً لما تم توضيحه في الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول القسم 6.1.1.2

ماهي آلية التعامل المثلى في حال تم تسجيل عنصر في سجل الاصول بخلاف حدود الرسملة في الدليل الشامل؟ على سبيل المثال (اذا كان حد الرسملة للبند في الدليل 10,000 ريال بينما تم تسجيل العنصر في سجل الأصول بقيمة 1000 ريال)

وفقاً للسياسة رقم 2 من القسم 15 من دليل السياسات والارشادات المحاسبية فان البنود التي تقل تكلفتها عن حد الرسملة يتم اثباتها كمصروف في دفاتر الجهة في الفترة التي يتم تكبدها فيها، و البنود التي ينطبق عليها تعريف العقارات والآلات والمعدات ولا تستوفي الحد الأدنى للرسملة تثبت تكلفتها على انها مخزون عند تكبدها، وتثبت على انها مصروف عند صرفها من المخازن، وتسجل في سجل رقابي للمتابعة. اما البنود غير المهمة بشكل فردي مثل (الكتب بالمكتبة وملحقات الحاسب الآلي، وبنود المعدات الصغيرة) فتثبت على انها مخزون عند الاقتران وعند الصرف من المخازن، ويجب أن تنطبق ضوابط الاثبات على قيمتها الاجمالية. وبناء عليه يجب الالتزام بحدود الرسملة الواردة في الدليل الشامل لحصر وجرد الاصول في الجهات الحكومية.

ما هو تعريف العقار الاستثماري؟

العقار الاستثماري هو عقار (أرض أو مبنى -أو جزء من مبنى -أو كلاهما) محتفظ به من قبل الجهة لكسب إيرادات إيجارية أو انتظاراً لارتفاع قيمته أو للسببين معا بخلاف العقار المحتفظ به:
 أ. للاستخدام في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات، أو لأغراض إدارية؛ أو
 ب. للبيع ضمن السياق العادي للعمليات، ويقصد بذلك أن أحد أنشطة الجهة هو بيع العقارات في الأجل القصير.
 كما ورد في القسم 16 من دليل السياسات والارشادات المحاسبية.

كيف يتم تصنيف العقار المحتفظ به لغرض تقديم الخدمات؟

العقار المحتفظ به لغرض تقديم الخدمات يتم تصنيفه ضمن بنود القسم 15 "العقارات والآلات والمعدات" السياسة رقم 1 من دليل السياسات والارشادات المحاسبية.

كيف يتم تصنيف العقار المحتفظ به لغرض تحقيق الربح من خلال تأجيره بموجب عقد تشغيلي؟

العقار المحتفظ به لغرض كسب إيرادات إيجاريه في هذه الحالة على الجهة ان تصنف العقار على انه عقار استثماري مع أهمية مراعاة الشروط المتعلقة بها وفقا للقسم 16 "العقارات الاستثمارية".

كيف يتم تصنيف العقار المحتفظ به لغرض بيعه او توزيعه على اطراف اخرى من غير مقابل وذلك ضمن النشاط التشغيلي للجهة ؟

يتم تصنيف العقار المحتفظ به لغرض بيعه أو توزيعه وذلك ضمن النشاط التشغيلي للجهة على أطراف أخرى من غير مقابل على انه مخزون اذا لم يكن محتفظ به لغرض انتظار ارتفاع قيمته على المدى الطويل.

تمتلك أحد الجهات الحكومية أصل عقاري تقوم باستخدامه في السياق المعتاد لنشاطها لاستخدامها في إنتاج، أو توريد السلع، أو الخدمات، أو لأغراض إدارية وبعد فترة زمنية قررت الجهة تأجير الأصل العقاري للغير بموجب عقد إيجار تشغيلي وذلك لغرض كسب إيرادات إيجارية، عليه كيف يتم تصنيف الأصل العقاري بالدفاتر الخاصة بالجهة قبل وبعد تغيير نشاطه؟

يتم تصنيف الأصل العقاري ضمن بنود القسم 15 "العقارات والآلات والمعدات" السياسة رقم 1 من دليل السياسات والارشادات المحاسبية خلال فترة استخدامه في السياق المعتاد لنشاط الجهة وذلك لأنه يستوفي تعريف العقارات والآلات والمعدات.

وعند تغيير الجهة الغرض من استخدام الأصل العقاري وتبدأ بتأجيره للغير بموجب عقد إيجار تشغيلي لغرض كسب إيرادات إيجارية، فإنها تعيد تصنيفه من (عقار يشغله المالك) ضمن بنود "العقارات والآلات والمعدات" إلى (عقار استثماري) ويتم المحاسبة عنه وفقا للسياسة رقم 22 "الإيرادات من المعاملات التبادلية" من القسم رقم 1 من دليل السياسات والارشادات المحاسبية.

كما تجدر الإشارة إلى أن القيمة الدفترية للعقار المعاد تصنيفه لا تتأثر وعليه لا يجوز للجهة أن تعيد تقييمه بناء على ما تم ذكره في السياسة 26 من القسم 16 "في ظل تطبيق نموذج التكلفة، فإن التحويلات بين صنف عقار استثماري، وصنف عقار يشغله المالك، وصنف مخزون لا تغير القيمة الدفترية للعقارات المحولة ولا تغير تكلفة ذلك العقار لأغراض القياس أو الإفصاح".

مرحلة الحصر المكتبي

03

ماهي آلية تحديد مصادر حصر بيانات الأصول في مرحلة الحصر المكتبي في حال وجود أكثر من مصدر أو قاعدة بيانات لدى الجهة؟ وهل من الممكن استعمال جميع المصادر لحصر الأصول او يجب اختيار مصدر واحد فقط؟

تتنوع مصادر حصر الاصول وتعتمد بشكل اساسي على مدى توافر البيانات المتعلقة بالأصول لدى الجهة الحكومية وقدرة الجهة على الوصول الى هذه البيانات من جهة حكومية اخرى او اطراف ذات علاقة ومن ثم يتم العمل على التأكد من صحة البيانات التي تم حصرها واستبعاد اي بيانات خاطئة وعمل تسويات بين مختلف هذه المصادر للتحقق من دقة واكتمال الحصر المكتبي للأصول الغير متداولة الغير مالية.

وفقاً لما تم توضيحه في القسم 3 "حصر الاصول" في الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية، ونموذج (و) المرفق مع الدليل الشامل والذي يهدف الى تحديد وسائل ومصادر وجمع البيانات عن الأصول الغير متداولة الغير مالية.

ماهي آلية التعامل مع عدم اكتمال نماذج الحصر؟

يجب أن تقوم الجهة بملء جميع المعلومات المتاحة لديها في مرحلة الحصر المكتبي، وفي حال تعذر الحصول على بعض المعلومات يجب العمل على إضافتها أثناء مرحلة الجرد الميداني، وفقاً لما تم توضيحه في القسم 4 "التحقيق الميداني والجرد" في الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية.

ماهي آلية تقييم مصداقية البيانات المتوفرة لدى الجهة في حال تعدد مصادر البيانات وتنوع طبيعتها على سبيل المثال (فواتير ، فرائط، صكوك ملكية، عقود، أوامر شراء)؟

يتم تقييم مصداقية ودقة البيانات في مرحلة الحصر من خلال التالي:

أولاً: المراجعة المكتبية والتحقق من دقة المصدر ومقارنته مع عدة مصادر اخرى في حال توفرها.

ثانياً: اختيار عينة يتم اختبارها في الموقع للتحقق مما إذا كانت الاصول الموجودة في الموقع مماثلة لما هو مذكور في قاعدة البيانات.

ثالثاً: عند القيام بعملية الجرد الميداني يلزم إجراء تسوية بين قوائم البيانات الناتجة عن عملية الحصر وما هو موجود بالفعل على أرض الواقع.

وفقاً لما تم توضيحه في القسم 3 "حصر الاصول" في الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية.

ما هي الخطوات التي يجب اتباعها في حال وجدت الجهة أصول في مرحلة الجرد الميداني ولم تكن مضمنة في سجلات الحصر لمرحلة الحصر المكتبي؟

لابد من التحقق من أن الخطوات الواجب اتخاذها قبل عملية التحقق الميداني المذكورة في الدليل الشامل قد تم تطبيقها بشكل كامل، و ان سجلات الحصر لدى الجهة الحكومية معتمدة وموثوقة، عليه يجب إضافة أي أصل وجد على ارض الواقع في حال استوفى تعريف الاصل ولم يكن مضمن في سجلات الحصر بعد التأكد من أن ملكية هذه الاصول تعود للجهة الحكومية وذلك لإضافة جميع سمات الاصول الاجبارية وذلك بما يتوافق مع نماذج الدليل الشامل. وفقا لما تم توضيحه في فقرة 3.4 من القسم 4 من الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية.

ما هي الخطوات التي يجب اتباعها في حال لم تجد الجهة الأصول التي تم حصرها في مرحلة الحصر المكتبي على ارض الواقع في مرحلة الجرد الميداني؟

وفقا لما تم توضيحه في قسم 3.4 من الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية والذي يستعرض الآليات المتبعة في عمليات التحقق الميداني والنتائج المرجوة من خلال تحديد فروقات قوائم الأصول الناتجة من الحصر المكتبي والجرد الميداني، عليه فإنه وفقاً لللائحة التنظيمية للجنة حصر وأثبات الاصول والالتزامات في الجهات الحكومية والتي نصت في فقرة 3.17 على (رفع اللجنة الفرعية إلى اللجنة المركزية بشأن أي فروقات جرد وما تم اتخاذه بشأنها وفقاً للمعايير والسياسات المحاسبية في القطاع العام).

ما المقصود بعملية ترميز الأصول؟

عملية ترميز الأصول تُعنى بإعطاء الأصل رمز تسلسلي فريد عند تضمينه بسجل الأصول الثابتة بحيث يتكون ذلك الرمز من شقين: الشق الأول (الرمز التصنيفي للأصل): ويتم من خلال ترميز الأصول بناء على الأربعة مستويات الرئيسية في تصنيفات الاصول والتي تم الاشارة اليها في الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية. الشق الثاني (الرمز التعريفي للأصل): والمبني على الجانب التعريفي للأصل والمكون من خانات مبنية بحسب تسلسل رقمي حسب آخر اصل تم إدراجه في سجل الجهة الحكومية. وفقا لما تم توضيحه في فقرة 6.5 "منهجية ترميز الاصول" من الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية.

ما المقصود بعملية توسيم الأصول؟

عملية التوسيم هي عملية تُعنى بأحد الأمرين التاليين: إما بوضع البطاقات التعريفية على الأصل فعلياً بحيث يكون لكل بطاقة رقم مميز لها، أو تمييز الأصل افتراضياً من خلال تحديد واستخدام معرف فريد للأصل الذي يتم توسيمه. وفقا لما تم توضيحه في فقرة 4.4 "وضع البطاقات التعريفية (Tags)" من قسم "التحقق الميداني والجرد" من الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية.

ما هو الهدف من وضع البطاقات التعريفية على الأصول؟

الهدف الرئيسي من وضع البطاقات التعريفية على الأصول هو تمييز الأصل عن غيره، وحسب طبيعة الأصل يتم تحديد نوع البطاقات التعريفية بحيث أنه قد تكون البطاقات التعريفية عبارة عن بطاقات فعلية أو افتراضية، كما ورد في الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية فقرة 4.4 "وضع البطاقات التعريفية (Tags)" من قسم "التحقق الميداني والجرد"

متى يتم توسيم الأصول بوضع البطاقات التعريفية فعلياً أو افتراضياً؟

بشكل رئيسي يتم وضع البطاقات على الأصل عندما تكون هنالك إمكانية وضع البطاقات التعريفية على الأصل وبشكل لا يسبب عطل أو مخاطر على السلامة العامة مع مراعاة كل مما يلي:

- إذا كان الأصل يصنف من أصول النقل العام يتم جمع خصائص الأصل وترميزه افتراضياً "على سبيل المثال رقم اللوحة أو رقم الهيكل"
- إذا كان الأصل مثبت بالأرض ولا يمكن تحريكه يتم جمع الخصائص للأصل وترميزه افتراضياً وعلى سبيل المثال: المباني بحيث يتم استخدام رقم المبنى أو استخدام طريقة ترميز مميزة (مثال: استخدام الرمز B والذي يرمز لمبنى "Building" وإضافة رقم تسلسلي له ("B000001"))
- هل يمكن ترميز الأصل بشكل لا يسبب مخاطر على السلامة العامة في حال كان الجواب "نعم" يتم ترميز الأصل باستخدام البطاقات، وفي حال كان الجواب "لا" يتم النظر فيما إذا كان من الممكن اتخاذ إجراءات لتفادي مخاطر السلامة العامة لترميز الأصل فإذا كان من الممكن ذلك يتم ترميزه باستخدام البطاقة الفعلية وإذا تعذر ذلك يتم ترميز الأصل افتراضياً.

بحسب ما ورد في الدليل الشامل لحصر وجرد وتقييم للجهات الحكومية فقرة 4.4 وضع البطاقات التعريفية (Tags).

إذا كان لدى الجهة بالفعل بطاقات تعريفية على بعض الاصول، فهل يجب إعادة وضع بطاقات تعريفية جديدة على الأصول مرة أخرى؟

في حال استوفت البطاقات الحالية معايير وضع العلامات المذكورة في الدليل الشامل في قسم 4.4 من الدليل الشامل لحصر وتقييم الاصول للجهات الحكومية، فإنه لا يوجد حاجة لوضع بطاقات تعريفية على بعض الاصول مرة أخرى، و يجب أن تتوافق فئات الاصول التي استندت إليها العلامات مع فئات الاصول الموجودة في الدليل الشامل، وفي غير ذلك يجب عمل إجراء تصحيح مكتبي لتعيين فئات الاصول القديمة إلى الفئات الجديدة في الدليل الشامل.

ما المقصود بالقياس المحاسبي؟

هو تحديد قيمة المبالغ للعناصر التي استوفت ضوابط الإثبات والتي تظهر بالقوائم المالية للجهة. ويتلخص الهدف من اختيار أساس القياس في اختبار الأساس الذي يعكس بأمانة تكلفة الخدمات والقدرة التشغيلية و المالية للجهة بطريقة تعتبر مفيدة في مساءلة الجهة ولأغراض اتخاذ القرارات بواسطة الأطراف ذوي العلاقة. كما تجدر الإشارة بأن المعايير والسياسات المحاسبية للقطاع العام لم تعرف القياس المحاسبي بنصوص صريحة إلا أن الفصل السابع من إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام تطرق لموضوع قياس الأصول والالتزامات في القوائم المالية في فقرات تفصيلية وعلى الجهة الاطلاع عليه لفهم هدف القياس وأسس القياس ومتى يتم استخدام كل منها.

متى يتم اثبات الأصل بالتكلفة التاريخية؟

يتم اثبات الاصول عند اقتنائها بناء على التكلفة التاريخية في حال توفرت المستندات الداعمة لها لكونها الأكثر دقة وموثوقية.

كيف يتم اثبات الأصل في حال عدم توفر التكلفة التاريخية؟

المبدأ في عملية اثبات الأصول هو الاعتماد على التكلفة التاريخية للأصل في حال وجودها لكونها الأكثر دقة وموثوقية، وفي حال تعذر توفرها يتم اللجوء الى طريقة التكلفة المفترضة والتي تتضمن (أسلوب السوق، أسلوب الدخل، أسلوب التكلفة) والتي تم تفصيلها في القسم 6 "القياس المحاسبي للأصول الغير متداولة الغير مالية" في الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية.

كيف يتم اثبات الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق الهبة أو التبرع؟

يتم اثبات الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق المنح أو التبرع على أساس القيمة العادلة للأصل في تاريخ الاقتناء (فيما عدا الاستثناءات التي تشمل الأصول التراثية) كما تم توضيحه ضمن بنود القسم 15 "العقارات والآلات والمعدات" السياسة رقم 13 من دليل السياسات والارشادات المحاسبية.

ما هو نموذج (أ) وما الغرض الرئيسي منه؟

هو نموذج مرفق مع الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية والذي يهدف الى تحديد تصنيفات الأصول الثابتة، و ترميزها وربطها مع مجموعاتها المحاسبية، بالإضافة إلى أن النموذج يحتوي على الترميز المحاسبي للأصول والأعمار الإنتاجية وحدود الرسملة.

ما هو نموذج (و) وما الغرض الرئيسي منه؟

هو نموذج مرفق مع الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية والذي يهدف الى توضيح وسائل ومصادر حصر وجمع البيانات عن الأصول الغير متداولة الغير مالية.

ما هو نموذج (ج) وما الغرض الرئيسي منه؟

هو نموذج مرفق مع الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية والذي يهدف الى جمع بيانات الاصول الثابتة في الجهات الحكومية خلال مراحل الحصر والجرد والتقييم.

ما هو نموذج (ب) وما الغرض الرئيسي منه؟

هو نموذج مرفق مع الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية الذي يحتوي على هيكل سجل الاصول الثابتة الذي يعتبر المخرج الاساسي للمشروع والذي من خلاله يتم عمل الاضافات و الإستبعادات في الأصول مستقبلاً.

ما هو نموذج (د) وما الغرض الرئيسي منه؟

هو نموذج مرفق مع الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية الذي يهدف الى حصر الأصول الثابتة تحت التنفيذ ونسب الإنجاز المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية كما في تاريخ القطع.

ما هو نموذج (هـ) وما الغرض الرئيسي منه؟

هو نموذج مرفق مع الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية والمعني بربط تصنيفات الأصول مع الحسابات الطبيعية المتعلقة بها، بحيث يتم ايضاح تصنيفات الأصول بعد ربطها على رموز الحسابات الطبيعية من تكلفة الأصل، والحساب الوسيط، و رمز مصروف استهلاك.



شكراً لكم

البريد الإلكتروني

c2a@mof.gov.sa



الموقع الإلكتروني

www.mof.gov.sa

